

الجلسة الثانية لاجتماع لجنة الميزانية والشؤون المالية والبرمجة ليوم 22 أكتوبر 2015

اجتمعت لجنة الميزانية والشؤون المالية والبرمجة يوم الخميس 22 أكتوبر 2015 على الساعة العاشرة صباحا ، بقاعة الاجتماعات بمقر حمرية برآسة السيد رئيس اللجنة السيد محمد أشكود وحضور السيد رئيس الجماعة وكذا حضور:

- رشيد مجبار : نائب رئيس اللجنة
 - قصبور سميرة : عضوة اللجنة
 - خالد بودالي : عضو اللجنة
 - جواد حسني : عضو اللجنة
 - أسماء خوجة : عضو اللجنة
 - محمد بنعزو : عضو اللجنة
 - محمد المشاطي : مستشار
 - محمد ميلودي : مستشار
 - ادريس الخروبي : عضو اللجنة
 - محمد الشكدالي : مستشار
 - بلخيري عبد العزيز : عضو اللجنة
 - الطاهري محمد رشاد : رئيس مصلحة المآثر التاريخية
 - ادريس بدي : الكتابة العامة
 - محمد سرحاني : مصلحة الحفلات والكهرباء
 - عمر نواس : مصلحة الأشغال الجديدة
 - الذهبي زيدان : الكتابة العامة
 - عبد الرحمان طلحي : الكتابة العامة
 - مريم الخطابي : رئيس مصلحة الرسم على الأراضي الحضرية غير المبنية
 - المكاوي بشرى : رئيسة مصلحة الرسوم المصرح بها
 - أودكو حنان : رئيسة مصلحة حملات استخلاص لأضرائب وتتبع الرسوم المحولة
 - خالد العوني : رئيس القسم الثقافي
 - رزقي محمد : رئيس مصلحة الرسوم المتعلقة بالنقل
 - ربيعة المنصور : قسم الشؤون الإدارية
 - المصطفى بنعلي : رئيس مصلحة الإعلام والتواصل
 - صاد بوشعيب : وكيل المداخل
 - حميد أبو سفيان : مصلحة الانتخابات
 - التجاني غزاف : مصلحة تصحيح الإمضاء
 - محمد رشيد : عمالة مكناس قسم الجبايات المحلية
- وذلك لاستكمال النقط المتبقية من جدول الأعمال والتي هي كالاتي:
2- الدراسة والموافقة على تحويلات بميزانية السنة المالية 2015.
3 – الدراسة والموافقة المبدئية على إحداث شركة التنمية المحلية " مكناس – تهيئة "

«MEKNES AMENAGEMENT.»

4 - الدراسة والموافقة المبدئية على إحداث شركة التنمية المحلية " مكناس - تراث "

»MEKNES PATRIMONE.«

5 - الدراسة والموافقة المبدئية على إحداث شركة التنمية المحلية " مكناس تنشيط

» MEKNES ANNIMATION ET EVENEMENT وتظاهرات " «

افتتح اجتماع اللجنة السيد محمد أشكود رئيس اللجنة بالترحيب بالحاضرين مذكرا إياهم بالنقط المتبقية من جدول الأعمال ن ثم عرض النقطة الثانية للمناقشة فوجه الكلمة للسيد محمد نجيب رئيس قسم تنمية الموارد المالية لبعض توضيحات حولها .

السيد محمد نجيب : (رئيس قسم تنمية الموارد المالية)

أوضح أن الاعتمادات المنقولة عن سنة 2014 بها اعتمادات مالية بما يناهز 70 مليون درهم ، وهي عبارة عن اعتمادات مالية لمجموعة من الصفقات أو اتفاقيات ، قام بها المجلس السابق ولم تتم وبالتالي ظلت اعتمادات موقوفة وهي قابلة للتحويل ، وأضاف أن وثيقة التحويل تضم 11 مليون درهم وهي لمجموعة من الفصول ، حيث أن الفصل الخاص بتهيئة وإصلاح المقابر بما فيها الدراسات والمراقبة والتتبع ، هناك صفتين في شأنهما ، الأولى ب 1 مليون درهم والأخرى ب 900.000 درهم ، واعتماد 1 مليون درهم بقي في الفصل ولم يصرف هو قابل للتحويل وبالنسبة للفصل الخاص بأشغال كبرى للصيانة : الأعمدة والأسلاك ، أوضح ان المجلس السابق كان في وقت من الأوقات يرغب في تجديد الأعمدة والأسلاك وذلك بهدف استبدالها بأخرى أحسن منها إلا أن الصفقة لم تتم وظلت اعتمادات هذا الفصل موقوفة التنفيذ. وعن الفصل الخاص بدفعات لفائدة مؤسسة محمد الخامس من اجل إنجاز مراكز سوسيو ثقافية فأوضح أنها تدرج ضمن المبادرة الوطنية للتنمية البشرية وبالتالي لا حاجة إلى تخصيص اعتمادات بهذا الفصل .

وعن المساهمة في تهيئة حديقة عبد الكريم الخطيب (كورنيط) . فأوضح أن هاته الحديقة كان مقترحا إنجاز دراسة حولها لأجل تهيئتها ضمن مجموعة من الشركاء بقيمة مالية قدرها 4 أو 5 مليون درهم وكانت حصة الجماعة من الاتفاقية هي 1.500.000,00 درهم إلا أن المشروع لم ينفذ وذلك لأن الشركاء الآخرين لم يقدموا بمساهماتهم وبالتالي ظل المشروع موقوف التنفيذ .

وعن الفصل الخاص بالمساهمة في مشروع تهيئة غابة الشباب فأوضح أن هناك اتفاقية إطار لتهيئة كل من حديقة الحيوانات الحبول وغابة الشباب .

والشيء نفسه بالنسبة لدفعات لفائدة وزارة الشباب والرياضة لتهيئة الملاعب التي بدورها تدرج ضمن مشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية وأضاف بأن الاعتمادات المحولة سوف تخصص للطرق الحضرية بما فيها الدراسات والمراقبة والتتبع ، على أساس تحديد برنامج حسب الأولويات .

السيد رئيس اللجنة :

فتح المجال للمناقشة .

السيد خالد بودالي :

اقترح إضافة تحويل آخر لفائدة المنازل الآيلة للسقوط علما أن الميزانية ليس بها وفرة مالية للتدخل أنيا لمعالجة الحالات الصعبة وأضاف بأن هذا الموضوع يكتسي صبغة خاصة وذلك للحفاظ على سلامة المواطنين وأضاف بأن مجموعة من الشكايات ترد على رآسة المجلس في هذا الشأن.

السيد رشيد مجبار :

فيما يخص التحويل من الفصل الخاص بالمساهمة في مشروع تهيئة غابة الشباب ، تساءل إن كان ذلك يعني تخليا عن هذا المشروع وكذلك الشأن بالنسبة لحديقة عبد الكريم الخطابي وحول التحويل لفائدة الطرق الحضرية رأى بأن السنة المالية الحالية لم يتبقى منها إلا ما يقارب شهرين فضل لو ان 11 مليون درهم تخصص في مجالات للرفع من خدمات الجماعة فطالب بالمزيد من التوضيح .

السيد جواد حسني :

رأى بأن التحويل من الفصل الخاص بالمقابر أمر غير محمود وذلك بالنظر إلى الحالة المأساوية التي تتواجد عليها مقابر المسلمين وعن حديقة عبد الكريم الخطابي، تساءل فيما إذا كان اعتماد 1.500.000,00 درهم كافيا لتقوم الجماعة بمفردها بتهيئة هذه الحديقة .

السيد رشيد طالبي :

أوضح بدوره أن الفصول المحول منها إما أنها مبرمجة ضمن اتفاقيات أو أن لها فصول أخرى تنجز من خلالها ، وأضاف بأن تهيئة الطرقات تتطلب اعتمادات مالية جد مهمة والأشغال بها حاليا متوقفة وهي تتطلب بدورها تدخلا عاجلا لأجل صيانتها .

السيد محمد رشاد :

جوابا على مداخلة السيد خالد البودالي ، أوضح أنه منذ سنة 2010 والذي هو تاريخ وقوع المسجد بالمدينة العتيقة خصص المجلس اتفاقية مع شركة العمران بقيمة مالية قدرها 3 مليون درهم وذلك بهدف هدم وإصلاح مجموعة من المنازل الآيلة للسقوط كما أكدت دراسة من طرف مكتب الدراسات أعدت حول 1500 منزل منها 260 دار هي آيلة للسقوط وتهدد سلامة المواطن وبالتالي تستلزم التدعيم والإصلاح . بعد نفاذ المناقشة حول النقطة الثانية خرجت اللجنة بالتوصية التالية :

توصية اللجنة:

توصي اللجنة بالموافقة على التحويلات المقترحة كما توصي بالقيام بتحويل من فصول أخرى بالميزانية لفائدة الدور الآيلة للسقوط وذلك نظرا لاستعجالية التدخل في شأنها ونظرا للشكايات العديدة في شأنها من المعنيين بالأمر .

بعد ذلك عرض السيد رئيس اللجنة النقط 3 – 4 – 5 للمناقشة .

المناقشة :

السيد محمد رشيد : ممثل قسم الجماعات المحلية بالعمالة أوضح أن مذكرة العرض التي أعدتها العمالة والتي بعثت بها للجماعة تضم معلومات كافية حول الموضوع ، الذي اقترحته العمالة منذ الولاية السابقة للمجلس وأضاف بأن الهدف من اقتراحها هو تقديم خدمات في مستوى عالي من الجودة وأضاف بأن مدن مغربية أخرى كان لها السبق في الميدان وكللت تجربتها بالنجاح وأضاف بأن نسبة نجاح المشروع هو رهين بدراسة متأنية وأكد في هذا الشأن ان وزارة الداخلية أصدرت دليلا يضم ويوضح مساطر التنظيم .

السيد رشيد مجبار :

رأى بأن موضوع خلق وإحداث شركات التنمية المحلية ليس بالأمر الهين فهو له علاقة بجودة الخدمات وعلاقة المجلس والشركة مع القطاع الخاص ، والمجلس لا

يزال في بدايته ويضم أعضاء جدد في ميدان تدبير الشأن المحلي ، أضيف إلى ذلك أن المجلس لم يعد بعد برنامج عمله . فاقترح التريث في اتخاذ القرار النهائي في شأنها وفيما يخص النقطة الثالثة والتي تضم شركاء آخرين تساءل فيما إذا كانت هناك دراسة مع هاته الجماعات ومدى حدود اختصاصات المجلس وأخيرا أشار إلى أن الجماعة لها مواضيع أخرى ذات أولوية كسوق الجملة للخضر والفواكه ، محطات وقوف السيارات و هي التي يجب أن تدبر في إطار شركات التنمية المحلية ، وأكد أن ليس لديه اعتراض على فكرة شركات التنمية المحلية لكن على أساس دراسة متأنية ، مع تحديد الأولويات فاقترح تأجيل البث فيها إلى دورة فبراير العادية .

السيد رشيد طالبي :

أوضح أن النقط الثلاث سبق للمجلس السابق أن تداول في شأنها لعدة مرات ، وكانت توجب نظرا لعدم الوضوح ، وكانت هناك مقترحات بالقيام بزيارة لمدن أخرى كان لها سبق في المجال ، وأضاف بأن تقديم الموافقة المبدئية حول الموضوع لن يلزم المجلس في شيء ، لما أضاف بأن الهدف من خلق هاته الشركات هو البحث عن الجودة في الخدمات إلا أنه رأى بأن الاستقرار الاجتماعي هو الأهم لأن تدبير المرافق بطريق متوسطة من طرف مجالس منتخبة من طرف الشعب وتتجاوز مع الشعب هي أهم بكثير من جودة يغيب فيها الحوار الاجتماعي .

السيد خالد البودالي :

أشار إلى أنه عمل بخارج الوطن خلال فترة من الزمن وعاش نظام شركات التنمية المحلية وفي هذا الشأن أكد أن هذا النظام يحقق نجاحا بنسبة 90 بالمائة ورأى بأن المواضيع المقترحة بهاته الشركات هي مواضيع قيمة فمكناس تراث سوف تلعب دورا في الحفاظ على المآثر التاريخية للحاضرة الإسماعيلية ومكناس حدث هي أيضا بالأهمية بما كان علما ان مدن أخرى تصرف أموالا طائلة في هذا الشأن وذلك بهدف الترويج الاقتصادي والسياحي للمدينة .

السيد جواد حسني :

بدوره عبر عن موافقته على النقط الثلاث خاصة أن الهدف منها هو الجودة في الخدمات فاقترح تقديم الموافقة المبدئية شريطة المراقبة.

السيد ادريس بادي : (عن الكتابة العامة)

أوضح أن شركات التنمية المحلية لا تخضع لقانون الشركات وإنما هي طريقة من طرق التدبير في الوكالة والقانون سواء المعدل حاليا أو السابق يحثان على خلقها ، وهي ليس لها هدف ربحي وإنما هي طريقة من طرف إنجاز العمل .

السيد محمد أشكود :

بدوره أشار إلى أن شركات التنمية المحلية ينص القانون سواء الميثاق الجماعي أو القانون 113.14 على إحداثها وهي تعتبر أداة لإدخال الحكامة والمهنية في التدبير وهو الأمر الذي لم تتوفق فيه الجماعات المحلية وبدوره رأى بأن المواضيع المقترحة لخلق هاته الشركات لا تحضى بأولويات المجلس وفي هذا الصدد أوضح أن اجتماع يوم الثلاثاء أبان أن أولويات المجلس في إحداث هاته الشركات هي سوق الجملة للخضر والفواكه والمجازر وكذا محطات وقوف السيارات وعليه أقترح تخصيص يوم دراسي حول طريقة التدبير من خلال شركات التنمية المحلية والقيام بزيارة لبعض المدن التي لها سبق في الميدان والتي حققت النجاح فيها .

السيد محمد رشيد: (عن قسم الجماعات المحلية)
ذكر بأهمية إعداد الجماعة لبرنامج عملها طبقا لما ينص عليه القانون مما سوف يساعد على تحديد الأولويات وأضاف بأن المواضيع الثلاث المقترحة كانت في إطار استراتيجية " مكناس الكبرى " .

السيد خالد الميلودي :

أشار إلى أن الإشكال الذي لديه هو منطق الديمقراطية في تعامل السلطة المحلية مع المجلس ، علما ان أن النقط الثلاث هي من اقتراحها ، وفي هذا الشأن أشار إلى تدخل السلطة المحلية في المجلس لم يعد كما في السابق ، فالمجلس سيد أمره وباستثناء هذه الملاحظة أكد أنه لا يمانع في المصادقة على النقط الثلاث .

السيد محمد الشكدالي :

بدوره ذكر بان النقط الثلاث سبق مناقشتها خلال ولاية المجلس السابق ، وتمنى لو أن المبادرة جاءت من المجلس ، وبدوره رأى بأن المواضيع المقترحات لا تحض بأولويات المجلس ، ونظرا للجودة في خدمات هذا النوع من التدبير أكد أنه لا يعارض على تقديم المصادقة المبدئية عليها .

السيد عبد الله بوانو : (رئيس المجلس)

في البداية وجوابا على تدخل السيد الميلودي أوضح أن التعامل مع السلطة الترابية لا يمكن أن يكون إلا في إطار التعاون والتشارك وليس على أساس صراع معها وذلك كل في مجال الاختصاص الذي يخوله له القانون وحول شركات التنمية المحلية أوضح أن هذا النوع من التدبير معتمد في مجموعة المدن المغربية وفرنسا التي هي أكثر الدول التي تعتمده وفاز بنسبة 90 بالمائة ، وأضاف بأنه كان له اجتماع مع السيدة الوزيرة المكلفة بالقطاع في فرنسا وأكدت أن إشكال الاختصاص غير مطروح . وأضاف بأن نسبة الموارد البشرية المؤطرة في الجماعات المحلية لا تتعدى 9 بالمائة وهذا في حد ذاته يطرح إشكالا ، كما أوضح بدوره أن المواضيع المقترحة تندرج ضمن إستراتيجية مكناس الكبرى وبالمناسبة نوه بمجهودات السيد العامل الذي قال في شأنه أنه العامل الأول الذي اشتغل بالأطر المحلية للمدينة دونما اللجوء إلى مكاتب دراسات خارجية وأكد أن استراتيجية مكناس الكبرى ، تعتبر الجماعة شريكا أساسيا فيها .

وفي ختام المناقشة خرجت اللجنة بالتوصية التالية :

فإن اللجنة توصي بالموافقة عليها مع :

- تنظيم يوم دراسي حول شركات التنمية المحلية .
- القيام بزيارة بعض المدن التي اعتمدت نظام " شركات التنمية في تدبير مرافقها

وبعد نفاذ مناقشة كل نقط جدول الأعمال وتطبيقا للمادة 39 من النظام الداخلي للمجلس ، عرض السيد رئيس اللجنة كل التوصيات التي اتخذتها اللجنة على انظار الحاضرين وانفض الاجتماع على الساعة الواحدة زوالا .